

دراسة محددات الغش والتلاعب المحاسبي باستعمال نظريات الغش- دراسة ميدانية من وجهة نظر
المدققين الخارجيين في الجزائر-

A Study of the Determinants of Fraud and Accounting Manipulation Using Fraud Theories - A Field Study from the
Perspective of External Auditors in Algeria-

قرنتلي محمد

جامعة البليدة 02 – الجزائر

m.gritli@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2025/11/22

*
حيرش فايزة

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

hirech.faiza@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2025/08/29

تاريخ الإستلام: 2025/08/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دراسة محددات الغش والتلاعب المحاسبي باستعمال نظريات الغش، وتكمن أهمية البحث في كونه يساهم في تحديد محددات الغش والتلاعب المحاسبي بغرض الحد من العمليات الاحتيالية بالتقارير التي يعدها مجلس الإدارة ، لذا تم تصميم استبانة إلكترونية وزعت على عينة الدراسة، وتمت معالجتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS 24، كما اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب للبناء النظري ومناقشة النتائج، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد أثر لعنصر الضغوط والدوافع على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي؛ يوجد أثر لعنصر الفرص على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي؛ يوجد أثر لعنصر القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي. الكلمات المفتاحية: الغش؛ التلاعب المحاسبي. تصنيف JEL: M42، M41، K42.

Abstract:

This study aimed to examine the determinants of fraud and accounting manipulation using fraud theories, The significance of this research lies in its contribution to identifying the drivers of fraudulent practices in financial reporting prepared by boards of directors, with the goal of limiting such fraudulent activities. To achieve this, an electronic questionnaire was designed and distributed to a sample of external auditors. The collected data was analyzed using SPSS version 24. The study adopted a descriptive and analytical approach suitable for building the theoretical framework and discussing the results. The main findings of the study are as follows: There is an impact of pressure and incentive factors on the increase in fraud and accounting manipulation cases; There is an impact of opportunity factors on the increase in fraud and accounting manipulation cases; There is an impact of rationalization factors on the increase in fraud and accounting manipulation cases; There is an impact of the ability to justify fraudulent behavior on the increase in fraud and accounting manipulation cases.

Keywords: Fraud; Accounting Manipulation.

Jel Classification Codes: M42, M41, K42.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تعد ظاهرة الغش والتلاعب في التقارير والبيانات المالية من المواضيع المهمة في مجال التدقيق والمحاسبة سواء للمهنيين والباحثين والمستثمرين بشكل خاص أو المجتمع بشكل عام، وهذا نتيجة لانتهيار العديد من المؤسسات في الكثير من الدول وفقدان ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية المعدة من طرف القائمين على الإدارة، وعلى سبيل المثال ما حدث للعديد من الشركات الأمريكية (Enron, Xerox)، بالإضافة إلى الشركة الفرنسية (Vivendi Universal)، أو ما حدث لشركة Parmalat الإيطالية، أو شركة Adecco Int'l السويسرية.

أما على المستوى المحلي فإن الجزائر تدفع سنويا فاتورة اقتصادية عالية جراء عمليات الغش والتحايل بمختلف أنواعه، حيث وفق التصنيف السنوي لمكافحة الفساد حصدت الجزائر 35 نقطة لتنتقل من المركز 105 الذي سجلته سنة 2018 إلى المركز 106 في 2019 من بين 180 دولة شملها التصنيف، ويصنف مؤشر مدركات الفساد ترتيب 180 دولة استنادا إلى 13 تقييما ودراسات استقصائية لمدراء ومسؤولين في مجال الأعمال التجارية والاقتصادية، ويستخدم المؤشر مقياس من 0 (فاسد جدا) إلى 100 (خالى تماما من الفساد).

وقد قدم العديد من الباحثين والمهتمين بمجال التدقيق عدة حلول ونظريات لمحاربة ودراسة ظاهرة الغش بدءا بنظرية مثلث الغش لصاحبها (Donald Cressey) في 1953 والتي فسرت الغش بتوفر ثلاث عوامل: المحفزات أو الضغوط، توفر الفرصة، وأخيرا القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي، وفي سنة 2004 قام العالمان (Wolfe & Hermanson) بإضافة العنصر الرابع والمتمثل في قدرة (Capacity) الشخص على ارتكاب الفعل الاحتيالي، وبذلك تطورت نظرية مثلث الغش بعناصرها الثلاثة إلى معين الغش (Fraud Diamond Theory) بالعناصر الأربعة للاحتيال، بالإضافة إلى العديد من النماذج الرياضية الغير تقليدية التي تدرس ظاهرة إدارة الأرباح في السنوات الأخيرة.

1.1. إشكالية الدراسة: ومما سلف ذكره؛ نجد أن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الجوهرى الآتي:

ماهي المحددات التي نستطيع من خلالها دراسة ظاهرة الغش والتلاعب المحاسبي في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة: ولتسهيل توضيح مشكلة الدراسة يقدم مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- يوجد أثر لعنصر الضغوط والدوافع على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي ؛
- يوجد أثر لعنصر الفرص على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي ؛
- يوجد أثر لعنصر المبررات على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي ؛
- يوجد أثر لعنصر القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي.

3.1. أهداف الدراسة: من بين المواضيع المهمة التي تنخر اقتصاديات العالم الثالث هي عمليات الغش ولتلاعب المحاسبي في المؤسسات الشركات، ومن هذا المنطلق اختار الباحثان دراسة هذه الظاهرة على أساس نظري علمي (نظريات الغش) واختبار تلك الأسس النظرية في بيئة الأعمال الجزائرية، وقد سعى الباحثان من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تحديد مؤشرات الغش والتلاعب المحاسبي في الشركات والمؤسسات الجزائرية؛
- الاختبار التطبيقي للأسس النظرية للغش والتلاعب المحاسبي؛
- تقديم دراسة بحثية للمسيرين ومتخذي القرار تمنكهم من فهم أسباب ظاهرة الغش والتلاعب المحاسبي.

4.1. أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المشكلة التي نحن بصدد معالجتها والتي تتمثل بتحديد محددات التلاعب والغش بغرض الحد من العمليات الاحتمالية بالتقارير التي يعدها مجلس الإدارة، وبالتالي فإن البحث الحالي يحاول اختبار العوامل المقترحة بغرض حماية الاقتصاد الوطني من التحايل والغش الذي يلجأ إليه الكثيرون كأداة للربح السريع، ويمكن تلخيص أهمية البحث في العناصر التالية:

استخدم الباحثان أسلوب جديد على الدراسات الجزائرية لقياس ظاهرة الغش والمتمثل في استخدام النظريات المفصلة للغش، وفي هذا الصدد استخدمنا نظرية معين الغش مع بعض التعديلات والإضافات التي يعتقد الباحثان انها تناسب بيئة الأعمال الجزائرية، مع العلم أن أغلب الدراسات الجزائرية التي اهتمت بمجال الغش والتلاعب استخدمت محددات قياس المحاسبة الإبداعية أو الأساليب الرياضية لإدارة الأرباح، ويعتقد الباحثان أن هذه الأساليب هي صالحة لاكتشاف الغش على المستوى الجزئي (المؤسسات أو العميل)، لكن الباحثان أراد بهذا النموذج دراسة الظاهرة على المستوى الكلي، وبالتالي فإن نتائج الدراسة يمكن تعميمها لتعديل القوانين الخاصة بمهنة التدقيق أو تلك التي تخص المخالفات والعقوبات.

5.1. منهجية البحث والأدوات المستعملة: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي للبناء النظري للدراسة من خلال مراجعة الكتب، والبحوث، والمقالات، ومصادر الإنترنت، العربية والأجنبية، التي تناولت موضوع البحث، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب المناسب لتحليل قائمة الاستقصاء التي اعتمدها الباحثان لاختبار فروض البحث، وقد تم تحليل الاستبيانات الموزعة ومعالجتها عن طريق حزمة البرامج الإحصائية SPSS 24.

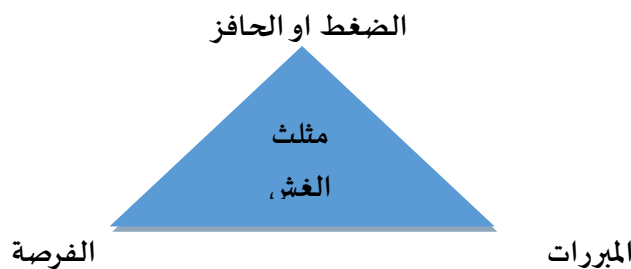
2. نظريات الغش والتلاعب المحاسبي

أشارت العديد من الدراسات الأكاديمية والأبحاث المهنية إلى أنه توجد العديد من المؤشرات التي يترافق ظهورها مع حدوث عمليات الغش والتلاعب في القوائم والبيانات التي يعدها القائمون بالإدارة، وقد عالجت العديد من النظريات الحديثة ظاهرة الغش في هاته البيانات، لذلك سيحاول الباحثان في هذا المطلب التطرق إلى أهم نظريات الغش المعروفة مثل نظرية مثلث الغش، ونظرية معين الغش أو الغش الماسي.

2.1. نظرية مثلث الغش:

عادة ما توجد ثلاثة شروط عند الأفراد تدفعهم للقيام بالغش والتحايل وهي: أولاً الضغوط أو الحافز للانخراط في الاحتيال، ثانياً توفر فرصة الاحتيال، وأخيراً القدرة على تبرير السلوك الاحتمالي.

الشكل 1: مثلث الغش



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات نظرية مثلث الغش

وتم تطوير "مثلث الغش" لأول مرة بواسطة عالم الجريمة (Donald Cressey) في القرن العشرين، وتتضاءل احتمالات ظهور الغش عند غياب أحد العناصر السابقة، وبالتالي فإن الشروط الثلاثة قد تتوفر في الشركة سواء كان وضعها المالي قوي أو ضعيف، بمعنى أن احتمال حدوث الغش يمكن أن يحدث في الظروف السيئة والجيدة للعمل، لذلك يجب على المراجع أخذ ذلك بعين الاعتبار وعدم الاطمئنان للأرباح أو المركز المالي الجيد للشركة. (Hooper & Fornelli, October 2010, p. 03)

1.1.2. المحفزات/ الضغوط:

أشارت دراسة (Schuchter & Levi, 2016) إلى أن الضغط هو العامل الرئيسي في حدوث الاحتيال، حيث تساهم التوقعات المرتفعة للإدارة أو أسواق الأوراق المالية أو أطراف ثالثة أخرى، بالإضافة إلى التنمر في مكان العمل أو المضايقة أو أي نوع من أنواع الضغوط النفسية في ارتفاع احتمال ارتكاب الموظف أو الإدارة لأعمال الغش، وإذا تم بالفعل ارتكاب جريمة مالية (دون الكشف عنها)، فإن المحتال عادة يحاول التراجع عن سوء حظه أو تعديله خصوصا إذا احتاج شخص ما أن ينظر إليه على أنه شخص محترف ومناسب لمواصلة مسيرته المهنية في الإدارة العليا، على سبيل المثال: كعضو في مجلس استشاري أو مسير، حيث سيساهم ذلك الاستفادة من خبرته لمحاربة أعمال الغش والتلاعب في المستقبل أو اكتشاف أعمال غش ارتكبها موظفون آخرون. (Schuchter & Levi, 2016, p. 110)

وعلى صعيد آخر أشارت دراسة (Gamlath & Other, 2018) أن الحافز هو الدافع الرئيسي لارتكاب أعمال التلاعب والغش، بحيث يتصور الموظف أو الشخص المحتال بأن لديه فرصة لارتكاب جريمة الغش دون أن يتم الإيقاع به لسببين رئيسيين وهما: المعلومات والأسرار المهنية التي اضطلع عليها أو المهارات الفنية والمهنية التي يتمتع بها، وعادة ما تكون هذه هي نفس القدرات التي يحتاجها الموظفون في المناصب العليا. (Sujeewa, Ab Yajid, Khatibi, Ferdous Azam, & Dharmaratne, 2018, p. 54)

كما أشارت دراسة (Nugraha & Susanto, 2018) إلى أن الراتب المنخفض هو أحد أسباب عمليات الاحتيال، ويتوافق هذا الطرح مع نظرية كفاءة الأجور، بمعنى أن الراتب المنخفض يخلق مخاطر احتيال أكبر مقارنة بالراتب المرتفع خاصة إذا لم يتوافق الراتب مع المسؤولية والمهام التي يقوم بها الموظف المحتال، كما أن تعرض الموظف مرتكب الاحتيال لضغوط مالية ومشاكل عائلية وقانونية تزيد من احتمال حدوث عمليات الغش، بالإضافة إلى وجود ثغرات بنظام الرقابة الداخلية يخلق فرصة كبيرة للاحتيال (Nugraha & Susanto, 2018, p. 115)

2.1.2. توفر الفرصة:

أشارت دراسة (Lokman & Sharma, 2018) إلى أن توفر الفرصة هو أحد أهم العوامل التي تساهم في حدوث الغش والتلاعب في الشركات، ويمكن ملاحظة توفر الفرصة من خلال عدة مؤشرات أهمها: ضعف نظام الرقابة الداخلية أو عدم وجوده لمنع واكتشاف السلوك الاحتيالي المحتمل، وإجراءات التدقيق غير الكافية، وسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات القاعدية التي تكتسي طابع السرية مثل: تركيبة المنتج، قاعدة بيانات الزبائن، قيمة الصفقات... إلخ. (Lokanan & Sharma, 2018, p. 191)

كما أضافت دراسة (Abdullahi & Mansor, 2015) أن الفرصة تنشأ من خلال نظام تحكم أو حوكمة غير فعالة يسمح للفرد بارتكاب الاحتيال، وفي مجال المحاسبة يطلق على ذلك نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، ويشير مفهوم الفرصة المتصورة إلى أن الناس سيستفيدون من الظروف المتاحة لهم، كما أن طبيعة الفرصة المتصورة تشبه الضغط المتصور بمعنى أن الفرصة لا يجب أن تكون حقيقية أيضاً، ومع ذلك فإن الفرصة موجودة في تصور واعتقاد الجاني في معظم الحالات، أي كلما انخفض خطر اكتشاف التحايل زاد احتمال حدوث الاحتيال، وهناك عدة عوامل تؤدي إلى وجود فرصة لارتكاب أنشطة احتيالية في الشركة مثل: إهمال خرق الموظف للسياسات وعدم اتخاذ إجراءات تأديبية ضده. (Abdullahi & Mansor, 2015, p. 40)

كما أشارت النتائج التجريبية للاستطلاع الذي أجرته شركة PWC في عام 2011 والذي كشف عن فرص مثل افتقار الشركة إلى نظام قوي للرقابة الداخلية بالإضافة إلى عدم كفاية الفصل بين الواجبات والمهام يحفز الموظف أو الإدارة على القيام بأنشطة احتيالية، وهو بالتقريب نفس ما توصلت نتائج استطلاع شركة KPMG التي نصت على أن الثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية وعدم كفاءة فريق التدقيق الداخلي هي أهم العوامل المحفزة لارتكاب الغش والتلاعب، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: التدريب الغير كافي للتوعية بمخاطر الغش والتلاعب، والأمثلة السيئة التي يصورها موظفو الإدارة العليا، ونقص الثقافة وأخلاقيات العمل. (Said, Alam, Ramli, & Rafidi, 2017, p. 173)

3.1.2. القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي:

أشارت دراستا (Ruankaew, 2016, p. 475) و (Morales & Graci & Caraballo, 2014) و (Caraballo, 2014, p. 6) إلى حدوث موقف أو تبرير مقبول أخلاقياً قبل ظهور السلوك الاحتيالي، حيث من المهم الاعتراف بأن مرتكبي عمليات الاحتيال في بعض الأحيان لا يعتبرون أفعالهم غير أخلاقية، بعبارة أخرى القدرة على التبرير تسمح للمحتال برؤية أفعاله الغير شرعية على أنها مقبولة، فإذا كان الشخص لا يستطيع تبرير التصرفات غير الأخلاقية فمن غير المرجح أن يقوم بعمليات غش وتلاعب، وبالرغم من ذلك قد يبرر المحتال تصرفاته بطرق مختلفة ومثال ذلك: (أنا فقط أقترض، الشركة تستطيع تحمل أفعالي، أنا أستحق مكافأة أو علاوة لكنتي لم أحصل عليها، الجميع يزداد ثراء فلماذا لا أفعل، الأمر ليس بتلك الخطورة)، فالمحتال في البداية يحس بتأنيب الضمير ويتكون لديه صراع نفسي بين الخير والشر لذلك يحاول أن يجد لنفسه تبريرات تسمح له بالاحتيال.

كما قام (Azem, 2018) بإجراء دراسة تطبيقية على عدد من قضايا التلاعب والغش لمعرفة التبريرات التي من الممكن أن يقدمها المحتالون لأفعالهم، فالبعض أكد أن السبب الأساسي الذي جعله يمتلك الشجاعة للاحتيال يرجع إلى حقيقة أن صاحب العمل السابق لم يتخذ أي إجراء قانوني ضده، أما البعض الآخر فقد برر جريمته بالظروف العائلية والمالية التي كان يعاني منها، في حين يعتقد البقية أن الأموال التي قاموا باختلاسها كانت نصيبهم العادل نظير الخدمات التي قدموها للمشركة لفترة طويلة. (Azam, 2018, pp. 62-64)

كما أشارت دراسة (Baten, 2018) أنه بالإضافة إلى المسائل المحاسبية توفر نظريات علم النفس الاجتماعي وعلم الإجرام تفسيراً لتبرير المحتال لأفعاله، حيث غالباً ما تصور له أفكاره أنه مجرد ضحية وذلك حتى يتخلص من الإحساس بالذنب، بالإضافة إلى قلة الوعي التي تجعل من المحتال يعتقد أن أفعاله مشروعة قانونياً، ولذلك فإن مثل هاته التبريرات

تسمح للمجرمين بوضع أنفسهم كأشخاص مسؤولين أخلاقيا لكنهم مجبرون على التصرف بطريفة غير شريفة. (Baten, 2018, p. 1004)

2. 2.2. نظرية معين الغش/ الماس الاحتيالي (FRAUD DIAMOND THEORY)

نظرية معين الغش هي تطور للنظرية السابقة مثلث الغش التي تنص على توفر ثلاثة عوامل أساسية للغش وهي: الضغوط أو الحافز، توفر الفرصة، والقدرة على التبرير السلوك الاحتيالي، وفي عام 2004 قام العالمان (Wolfe & Hermanson) بإضافة العنصر الرابع والمتمثل في قدرة (Capacity) الشخص على ارتكاب الفعل الاحتيالي، وبذلك تطورت نظرية مثلث الغش بعناصرها الثلاثة إلى معين الغش بالعناصر الأربعة للاحتيال. (Sujana & Other, 2019, p. 13)

الشكل 2: معين الغش



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات نظرية مثلث الغش

وأشارت دراسة (Wolfe & Hermanson, 2004) إلى أن القدرة على الاحتيال والغش هي العنصر الأساسي الذي على المراجع مراعاته أثناء البحث على عمليات التلاعب، ويمكن قياس القدرة بعدة مؤشرات أولها: المنصب الوظيفي، حيث كلما كان المحتال في منصب وظيفي عالي زادت قدرته على اتخاذ قرار الغش نتيجة تمتعه بالسلطة، ثانيا: القدرة العقلية، حيث يتميز المحتال بالذكاء لاستغلال نقاط الضعف بأنظمة الرقابة وتحويلها إلى فرصة للاحتيال، ثالثا: الثقة وحب الذات تكسبه شجاعة للتحايل حيث يتميز أغلب المحتالين بأنانيتهم وثقتهم المفرطة في أنهم لن يتم اكتشافهم، رابعا: مهارة إقناع الغير على التعاون معهم في الاحتيال والتستر على الأعمال الإجرامية، خامسا: الكذب بطريقة مقنعة وعالية الكفاءة حتى يتمكن من التحايل والتستر على العمليات التي قام بها، سادسا: القدرة على تحمل الضغوط نتيجة الخوف من كشف خطئه وخطر الإخفاق والتعرض للعواقب القانونية. (Wolfe & Hermanson, 2004, p. 40)

كما أشارت دراسة (Haryono & Other, 2020) أن القدرة تعني كفاءة المحتال لارتكاب عمليات الغش والتلاعب، وبالتالي يمكن استنتاج أن الكفاءة هي قدرة الموظفين على اختراق الضوابط الداخلية في الشركة وتطوير استراتيجيات اختلاس متطورة، وقادرة على التحكم في الوضع الاجتماعي الذي يمكن أن يعود بالفائدة عليه من خلال التأثير على الآخرين للعمل معه. (Umar & Other, 2020, p. 6639)

3. الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

تم الاعتماد في عملية التحليل الإحصائي في إجابات المبحوثين على مجموعة من أدوات النزعة المركزية والمتمثلة في كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي بالإضافة إلى التكرارات والنسب الخاصة بها وهذا بهدف التحليل

الدقيق لإجابات المبحوثين تجاه كل فقرة من فقرات الاستبيان والتأكد من وجود تشتت في استجابة المبحوثين تجاه هذه الفقرات.

1.3. تحليل ومناقشة إجابات المبحوثين تجاه البعد الأول (الضغوط والدوافع):

لمعرفة توجهات أفراد العينة تجاه بعد الضغوط والدوافع تم ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة في الجدول الموالي:

الجدول 1: الإحصاءات الوصفية لفقرات الضغوط والدوافع

الاتجاه العام	الترتيب	النسبة	المتوسط	الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة					الفقرة	رقم الفقرة	البعد الأول:
						التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
						موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
مرتفع	2	70,1 098	3,505 4	0,963 50	3	58	111	136	56	هل الضغوط التي يمارسها الملاك على الإدارة لتحقيق أهداف تعجيزية هي السبب الرئيسي في حدوث عمليات التلاعب؛	26		
					0,8	15,9	30,5	37,4	15,4				
متوسط	4	65,3 591	3,267 9	0,785 97	6	42	179	119	16	هل الحاجة إلى تمويل إضافي أو الرغبة في الاندماج مع شركاء جدد يعد سببا بارزا في حدوث عمليات الاحتيال	27		
					1,6	11,5	49,2	32,7	4,4				
مرتفع	1	74,5 054	3,725 2	0,847 17	3	27	95	181	58	هل تساهم المكافآت التي يحصل عليها المسيرين والمرتبطة بنسبة تحقق الأهداف في تزايد عمليات التلاعب والغش؛	28		
					0,8	7,4	26,1	49,7	15,9				
متوسط	3	65,4 395	3,271 9	0,903 12	10	53	158	114	29	هل يساهم الوضع المالي الشخصي و/أو الراتب غير الملائم للمسيرين والموظفين في ارتكابهم لعمليات الغش والتلاعب؛	29		
					2,7	14,6	43,4	31,3	8,0				
متوسط	5	62,6 373	3,131 8	0,978 65	22	68	133	122	19	هل تساهم المنافسة بين المؤسسات و/أو الرغبة في زيادة أداء المؤسسة في حدوث جرائم الغش والتلاعب؛	30		
					6,0	18,7	36,5	33,5	5,2				
متوسط	الاتجاه العام	67,6 102	3,380 5	0,895 686	الوسط المرجح								

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات spss v2

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

يتضح من إجابات المبحوثين حسب الجدول أعلاه المتعلقة بالفقرة رقم (28) "هل تساهم المكافآت التي يحصل عليها المسيرين والمرتبطة بنسبة تحقق الأهداف في تزايد عمليات التلاعب والغش" والتي احتلت المرتبة الأولى، بانحراف معياري (0.84) وهو منخفض نسبيا لأنه أقل من (1) أي عدم وجود تشتت كبير في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، ومتوسط حسابي (3.72) بدرجة مرتفعة أكبر من المتوسط الحسابي المرجح 3.40، كما أن الوزن النسبي لإجابات أفراد العينة (74.50%) وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، ويفسر الباحثان ذلك بأن أغلب عمليات التلاعب التي تحدث في الجزائر ترتبط بالمكافآت الخاصة بالتسيير (Partie variable de salaire)، حيث في غالب الأحيان يلجأ مسيرو تلك المؤسسات (PDG & DG & CA & Directeur d'unité) إلى التحريف المحاسبي لإظهار

أن المؤسسة تحقق نتائج إيجابية عن طريق تعظيم الإيرادات، ويرجع السبب الرئيسي لتعظيم الإيرادات حسب رأي الباحثان إلى ارتباط منحة التسيير (Prime d'encouragement ou Partie variable) غالبا بالنتيجة المحققة أو بتحصيل الحقوق وحسابات الزبائن، وهنا قد يلجأ المسيرون للتحريف بطريقة عكسية، عن طريق التعمد في عدم تسجيل بعض عمليات البيع بالأجل لتبرير نقص التدفقات النقدية الداخلة لخزينة المؤسسة عن طريق التحصيل (Recouvrement des créances).

أما النسبة المتبقية من أفراد العينة فقد غلب عليها الحياد حول هاته الفقرة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من مكاتب التدقيق تقوم بمسك المحاسبة فقط وتتجنب القيام بعمليات التدقيق القانونية نظرا للمسؤوليات والعقوبات التي قد تتعرض لها في حالة وجود أخطاء في تقرير المراجعة، لذلك قد تكون العينة المحايدة غير ملمة بأساليب الاحتيال التي يتبعها القائمون على الإدارة. وسنعرض تحليل فقرات هذا البعد مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي فيما يلي. الفقرة رقم (26) "هالالضغوطات التي يمارسها الملاك على الإدارة لتحقيق أهداف تعجزية هي السبب الرئيسي في حدوث عمليات التلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.50) بدرجة مرتفعة أكبر من المتوسط الحسابي المرجح 3.40، وانحرافها المعياري (0.96) أقل من الواحد، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (70.10 %). وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، ويعتقد الباحثان أن السبب حول توافق العينة على هاته الفقرة هو احتمال أن تتعرض إدارة الشركة إلى ضغوطات من الجمعية العامة والمساهمين لزيادة الأرباح وتحسين المركز المالي ومؤشرات الأداء، وبالتالي يقوم مجلس الإدارة بالغش والتحريف لإرضاء الملاك ومستخدمي القوائم المالية.

أما النسبة المتبقية من أفراد العينة فقد غلب عليها الحياد حول هاته الفقرة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من مكاتب التدقيق تقوم بمسك المحاسبة فقط وتتجنب القيام بعمليات التدقيق القانونية، وبالتالي قد تكون العينة المحايدة غير ملمة بالأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتحايل، أو قد تكون العينة المحايدة التزمت الصمت رغبة منها في الحفاظ على اسرار العملاء وعدم البوح بها وإن كان الداعي هو البحث العلمي فقط، لذلك يعتقد الباحثان أن عنصر الحياد يمكن أن يفسر في جبهتين نظرا لحساسية الموضوع المبحوث.

الفقرة رقم (29) "هليساها الموضوع المالي الشخصي أو الراتب غير الملائم للمسيرين والموظفين في ارتكابهم لعمليات الغش والتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.27) بدرجة متوسطة لأنه يقع بالمجال من 2,60 إلى 3.39 للمتوسط المرجح، وانحرافها المعياري (0.90) أقل من الواحد، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (65.43 %) بدرجة أكبر من المتوسط، حيث توزعت آراء غالبية أفراد العينة بين الحياد والموافقة حول هاته الفقرة، ويمكن تفسير ذلك باتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في أفراد العينة المحايدين، حيث وفق تلك الرؤية يعتقد الباحثان أن العينة المحايدة غير ملمة بالأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتحايل نظرا لقلة خبرتها بعمليات التدقيق القانونية أو عدم تعاملها القليل مع عمليات الغش، وتتوافق هاته النتيجة مع الجدول رقم (3-8) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب متغير (هل تعتقد أن عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تساهم في التقليل من عمليات الغش والتلاعب المحاسبي وتكرارها) والتي أشار فيها 60,4% ب لا، و 39,6% بنعم.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أفراد العينة الموافقين، حيث وفق هاته الرؤية يرى الباحثان ان هاته الفئة الموافقة على هذه الفقرة تعتقد أن أغلب عمليات التلاعب التي تحدث في الجزائر لها علاقة كبيرة بحجم الراتب، بمعنى أن الراتب المنخفض يخلق مخاطر احتيال أكبر مقارنة بالراتب المرتفع خاصة إذا لم يتوافق الراتب مع المسؤولية والمهام التي يقوم بها الموظف أو المسؤول المحتال، كما أن تعرض الموظف مرتكب الاحتيال لضغوط مالية ومشاكل عائلية وقانونية تزيد من احتمال حدوث عمليات الغش.

جاءت الفقرة رقم (27) "هالاحاجة إلتموويلإضافياوألرغبة فيالاندماجمعشركاءجدديعدسبببارزافيحدوثعملياتالاحتيايل"، أين بلغ وسطهما الحسابي (3.26) بدرجة متوسطة لأنه يقع بالمجال من 2,60 إلى 3.39 للمتوسط المرجح، وانحراف المعياري (0.78) أقل من الواحد، كما بلغ الوزن النسبي لهما (65.35%) بدرجة أكبر من المتوسط نوعا ما، حيث توزعت آراء غالبية أفراد العينة بين الحياد والموافقة حول هاته الفقرة، ويمكن تفسير ذلك باتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في أفراد العينة المحايدين، حيث وفق تلك الرؤية يعتقد الباحثان أن العينة المحايدة غير ملمة بالأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتحايل نظرا لقلة خبرتها بعمليات التدقيق القانونية، وتتوافق هاته النتيجة مع الجدول رقم (3-8) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب متغير (هل تعتقد أن عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تساهم في التقليل من عمليات الغش والتلاعب المحاسبي وتكرارها) والتي أشار فيها 60,4% ب لا، و 39,6% بنعم، بالإضافة إلى توافق نتيجة الحياد بالتفسير والتحليل مع نتيجة الفقرة السابقة رقم 29.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أفراد العينة الموافقين، حيث وفق هاته الرؤية يرى الباحثان ان هاته الفئة الموافقة على هذه الفقرة تعتقد أن عمليات التلاعب لها علاقة بسعي إدارة الشركة للحصول على تمويل إضافي، الأمر الذي يدفع القائمين بالإدارة إلى البحث عن أشكال للتمويل أكثر إبداعا عن طريق التحريف وابتكار أساليب تمويلية خارج المركز المالي للشركة، وبالتالي فإنهم سيقومون بتحريف التقارير المالية لتحسين المركز المالي محاولة منهم لخداع المستثمرين المحتملين أو البنوك وجذب مصادر للتمويل إضافية.

الفقرة رقم (30) "هلنساهمالمنافسة بينالمؤسساتو/أوألرغبة فيزيادة أداءالمؤسسة فيحدوثجرائمالغش والتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.13) بدرجة متوسطة وانحرافها المعياري (0.97)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (62.63%)، حيث توزعت آراء غالبية أفراد العينة بين الحياد والموافقة حول هاته الفقرة، ويمكن تفسير ذلك باتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في أفراد العينة المحايدين، حيث وفق تلك الرؤية يعتقد الباحثان أن العينة المحايدة غير ملمة بالأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتحايل نظرا لقلة خبرتها بعمليات التدقيق القانونية، وتتوافق هاته النتيجة مع الفقرات السابقة (الفقرة رقم 27 و29).

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أفراد العينة الموافقين، حيث وفق هاته الرؤية يرى الباحثان ان هاته الفئة الموافقة على هذه الفقرة تعتقد أن عمليات التلاعب لها علاقة بتحسين مؤشرا الأداء في المؤسسة والسيطرة على حصة أكبر من السوق عن طريق خداع مستخدمي التقارير المالية حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وبالتالي فإن المنافسة قد تكون حسب هذا التوجه عنصرا هاما يدفع القائمين بالإدارة إلى التحريف في التقارير المالية لتحسين مؤشر تصنيف المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها.

بشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي في البعد الأول (الضغوط والدوافع) قيمة (3.38) بدرجة متوسطة الأمر الذي يدل على موافقة مفردات العينة على أن الضغوط والدوافع تعتبر محددات هاما لقياس الغش في التقارير المالية للمؤسسة، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي لهذا البعد (0.89) وهي أقل من الواحد وبالتالي عدم وجود تشتت كبير في إجابات المبحوثين تجاه فقرات هذا البعد، كما أن نسبة موافقة المبحوثين على فقرات هذا البعد مرتفعة وهي 67.61%، الأمر الذي يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات البعد الأول، ويعتقد الباحثان أن هاته نتيجة منطقية نظرا لواقعية الطرح الذي أثبتته الباحثان في الإطار النظري (أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول) قبل صياغته على شكل استبيان بهدف دراسته، بالإضافة إلى توافق هاته النتائج مع دراسة (Wolfe & Hermanson, 2004) التي تنص على نظرية مثلث الغش ومعين الغش أو الماس

الاحتمالي (Fraud Diamond Theory)، وبالتالي الضغط أو الدافع هو عامل مهم في حدوث الاحتيال، حيث تساهم العناصر السابقة المذكورة في الاستبيان مثل الأهداف التعجيزية للمالك، الرغبة في الحصول على تمويل إضافي والمنافسة في السوق، أو المكافآت والراتب غير الملائم في توفير دافع أو ضغط يدفع بالضرورة القائمين بالإدارة في الجزائر إلى ارتكاب أفعال احتيالية تضر ببيئة الأعمال الجزائرية والاقتصاد الوطني ككل.

2.3. تحليل ومناقشة إجابات المبحوثين تجاه البعد الثاني (الفرض):

لمعرفة توجهات أفراد العينة تجاه بعد الفرض تم ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة في الجدول الموالي:

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية لفقرات بعد الفرض

الاتجاه العام	الترتيب	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة					رقم الفقرة	البعد الثاني:
					التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
					التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
مرتفع	4	73,0	3,65	0,83	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	3	هل يساهم عدم تحويل مسؤولي الشركة بمختلف مستوياتهم لمدة طويلة في خلق فرص للقيام بعمليات التلاعب؛
		219	1098	1026	غير موافق	38	10,4	26,6	50,3		
مرتفع	3	73,5	3,67	0,94	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	3	هل يساهم ضعف نظام الرقابة الداخلية و/أو عدم فاعلية وظيفة المحاسبة والتدقيق الداخلي في تزايد عمليات التلاعب؛
		714	8571	3869	غير موافق	2,7	8,0	25,3	46,7		
مرتفع	1	75,2	3,76	0,97	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	3	هل يساهم ضعف و/أو عدم كفاءة المراجع الخارجي في ابتكار أليات لمحاربة الأفعال الاحتمالية في زيادة عمليات التلاعب؛
		197	0989	9410	غير موافق	8	35	75	164		
مرتفع	2	74,5	3,72	0,93	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	3	هل يساهم وجود تحويل غير مبرر و/أو تمهيش للموظفين في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي وتقنية المعلومات في خلق فرص لعمليات الغش والتلاعب؛
		604	8021	9013	غير موافق	3	39	88	158		
مرتفع	الاتجاه العام	74,0	3,70	0,92	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	3	هل يساهم وجود تحويل غير مبرر و/أو تمهيش للموظفين في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي وتقنية المعلومات في خلق فرص لعمليات الغش والتلاعب؛
		934	4670	3330	غير موافق	0,8	10,7	24,2	43,4		
066	33	08	الوسط المرجح								

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات spss v24 بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

احتلت الفقرة رقم (33) "هليساهمضعفو/أوعدمكفاءةالمراجعالخارجيفيابتكارألياتلمحاربةالأفعالالاحتماليةفيزيادةعملياتالتلاعب" المرتبة الأولى، بانحراف معياري (0.97) وهو منخفض نسبياً لأنه أقل من (1) أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، ومتوسط حسابي (3.76) بدرجة مرتفعة جداً، كما أن الوزن النسبي لإجابات أفراد العينة (75.21%) وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، وقد تتوافق هاته النتيجة مع الجدول رقم (3-8) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب متغير (هل تعتقد أن عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تساهم في التقليل من عمليات الغش والتلاعب المحاسبي وتكرارها) والتي أشار فيها 60,4% ب لا، و 39,6% بنعم، حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون أن ضعف المراجع المحاسبي يساهم بشكل كبير في انتشار عمليات الغش نتيجة عدم اكتشافها في الوقت المناسب ومنع تكرارها في المستقبل، ذلك لأن المحتمل بطبيعته لن يقدم على الفعل الاحتمالي إلا إذا اطمئن مبدئياً أنه لن يتم اكتشاف فعله، وقد يتزايد الغش نتيجة ضعف مراجع الحسابات أثناء عملية التدقيق، وبالتالي فإن ضعف قدرته في تقييم نظام الرقابة الداخلية والبحث عن مواطن الضعف فيه وإصلاحها تزيد من الأفعال الاحتمالية وتمنع الحد من تكرارها في المستقبل.

أما أفراد العينة المتبقية فقد غلب عليها طابع الحياد قد يرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من مكاتب التدقيق تقوم بمسك المحاسبة فقط وتتجنب القيام بعمليات التدقيق القانونية نظراً للمسؤوليات والعقوبات التي قد تتعرض لها في حالة وجود أخطاء في تقرير المراجعة، لذلك قد تكون العينة المحايدة غير ملزمة بالإجراءات القانونية للتدقيق في ظل النظام التشريعي الحالي. وفيما يلي عرض لتحليل فقرات هذا البعد مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي.

الفقرة رقم (34) "هليساهموجودتحويلغيرمبررو/أوتميشللموظفينفيقسامالحاسبةوالتدقيقالداخليوتقنيةالمعلوماتفيخلقفرصلعملياتالغش والتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.72) بدرجة مرتفعة وانحرافها المعياري (0.93)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (74.56%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين، حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون أن التحويلات الغير مبررة أو تهميش الإطارات والمتخصصين بمجال التدقيق والمحاسبة قد يكون نتيجة خلاف يمكن اعتباره كمؤشر لوجود عمليات احتيالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحويل الكفاءات التي تملك خبرة بالمجالات المذكورة سابقاً قد يخلق فجوة ربما لن يستطيع الموظفون الجدد سدها، لذلك حسب اعتقاد العينة قد يلجأ أحياناً القائمون على الإدارة بإصدار قرارات تحويل وتهميش تعسفية نتيجة خلافهم مع أحد المتخصصين بتلك المجالات رغبة منهم في إضعاف عملية الرقابة الداخلية والتشويش عليها قصد عدم اكتشاف التحايل الذي يرتكبه القائمون بالإدارة.

أما أفراد العينة المتبقية فقد غلب عليها طابع الحياد، وتتوافق هاته النتيجة مع العديد من الفقرات السابقة التي فسرها الباحثان بقلة كفاءة العينة المحايدة نتيجة عدم ممارستها لعمليات التدقيق، وبالتالي فهي غير مدركة لأساليب والأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتلاعب.

الفقرة رقم (32) "هليساهمضعفونظامالرقابةالداخليةو/أوعدمفاعليةوظيفةالمحاسبةوالتدقيقالداخليفيزيادةعملياتالتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.67) بدرجة مرتفعة وانحرافها المعياري (0.94)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (73.57%)، وهي نسبة عالية

تدل على إجماع الباحثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات الباحثين، وتتوافق هاته النتيجة مع تفسير الفقرة السابقة، حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون أن عمليات الغش قد تتزايد بشدة نتيجة عدم قيام وظيفة المحاسبة أو التدقيق الداخلي بعمليات الرقابة الآلية واليومية لمختلف العمليات، وبالتالي فإن ذلك قد ينتج عنه قصور في تطبيق نظام الرقابة الداخلية أو عدم تطويره نتيجة عدم البحث في نقاط الضعف فيه.

أما أفراد العينة المتبقية فقد غلب عليها طابع الحياد، وتتوافق هاته النتيجة مع العديد من الفقرات السابقة التي فسرها الباحثان بقلة كفاءة العينة المحايدة بمجال التدقيق نتيجة قلة ممارستها لعمليات التدقيق، وبالتالي فهي غير مدركة لأسباب والأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتلاعب.

الفقرة رقم (31) "هليسا هم معدمتحويلمسؤوليالشركة بمختلفمستوياتهملمدة طويلة فيخلقفرصا للمقيام بعملياتالتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.65) بدرجة مرتفعة وانحرافها المعياري (0.83)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (73.02%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع الباحثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات الباحثين، وتتوافق هاته النتيجة مع تفسير الفقرة رقم 34 حيث تعتبر مكملة لها، ذلك لأن الفقرة 34 عالجت جانب التحويل غير المبرر أما هاته الفقرة فتعالج الجانب المكمل وهو عدم التحويل لمدة طويلة، حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون أن بقاء القائمين على الإدارة بمناصبهم لمدة طويلة قد يكون له أثر سلبي على أصول الشركة، ذلك لأن عمليات التحويل الآلية والمتكررة تخلق نوعا من الرقابة الذاتية بين المسؤولين المتعاقبين على نفس المنصب، وبالتالي فإن بقاء المسؤول بمنصبه لمدة طويلة قد يخلق فرصة لارتكاب عمليات احتيالية وإخفاءها عن طريق التضليل نتيجة تمتعه بالسلطة، وهذا ما قد يعجز المراجع عن اكتشافها وبالتالي ضياع أصول المؤسسة والملاك.

بشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي في البعد الثاني(الفرص) قيمة (3.70) بدرجة مرتفعة الأمر الذي يدل على موافقة مفردات العينة على فقرات هذا البعد وواقعتها والموضوعية في طرحها، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي لهذا البعد (0.92) وهي أقل من الواحد وبالتالي عدم وجود تشتت كبير في إجابات الباحثين تجاه فقرات هذا البعد، كما أن نسبة موافقة الباحثين على فقرات هذا البعد بنسبة مرتفعة 74.09%. ومن خلال نتائج التحليل الوصفي المبينة في الجدول السابق فإن العينة تعتبر الفرص مؤشر هام لقياس وجود الغش في البيانات التي يعدها القائمون على الإدارة، وقد وافقت العينة على الأفكار التي أدخلها الباحثان لقياس هذا البعد بنسبة كبيرة، مثل التحويل الغير مبرر للقائمين على وظيفة المحاسبة والتدقيق وتقنية المعلومات، وضعف كفاءة مراجع الحسابات ومصالح الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى بقاء القائمين على الإدارة بنفس المطالب لمدة طويلة.

3.3. التحليل الوصفي لإجابات الباحثين تجاه بعد القدرة على ارتكاب الفعلا لاحتياالي:

لمعرفة توجهات أفراد العينة تجاه بعد القدرة على ارتكاب الفعلا لاحتيا ليتم ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة في الجدول

الموالي:

الجدول 3: الإحصاءات الوصفية لفقرات القدرة على ارتكاب الفعل الاحتمالي

الاتجاه العام	الترتيب	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرة					رقم الفقرة	البعد الثالث:	
					النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
					التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
مرتفع	4	74,9	3,74	0,92	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	هل تعتقد أن كفاءة المحتال على تطوير استراتيجيات اختلاس متطورة هي السبب وراء تكرار عمليات الغش والتلاعب؟	35	القدرة على ارتكاب الفعل الاحتمالي
		450	725	820	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
مرتفع	1	79,5	3,97	0,79	12	18	88	178	68	هل تعتقد أن الموقع الوظيفي العالي للمحتال الذي يمكنه من التأثير على الآخرين للتستر عليه هو السبب في تكرار الغش؟	36	
		054	527	039	3,3	4,9	24,2	48,9	18,7			
مرتفع	3	76,1	3,80	0,93	2	15	71	188	88	هل تؤيد فكرة المصالحة المشروطة مع المتلاعبين مقابل إرجاع الحقوق و/أو الاستفادة من خبرتهم وكفاءتهم لمحاربة أعمال الغش في المستقبل؟	37	
		983	991	117	0,54	4,1	19,5	51,6	24,2			
مرتفع	2	78,4	3,92	0,85	1	36	90	144	93	هل تعتقد أن قلة كفاءة المسيرين ومسؤولي المصالح يساهم بشكل كبير في تكرار و/أو انتشار التلاعب وعمليات الغش التي يقوم بها الموظفون الأقل درجة؟	38	
		615	307	255	0,27	9,9	24,7	39,6	25,5			
مرتفع	الاتجاه	77,2	3,86	0,87	4	17	72	181	90	الوسط المرجح		
		776	388	558	1,1	4,7	19,8	49,7	24,7			
		088	044	278								

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS V24

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

احتلت الفقرة رقم (36) "هلتعتقد أن الموقع والوظيفة العالي للمحتال الذي يمكنهم من التأثير على الآخرين للتستر عليهم والسبب في تكرار الغش " المرتبة الأولى، بانحراف معياري (0.79) وهو منخفض نسبيا لأنه أقل من (1) أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، ومتوسط حسابي (3.97) بدرجة مرتفعة جدا، كما أن الوزن النسبي لإجابات أفراد العينة (79.50 %) وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، حيث حسب آراء العينة الموافقين فإن الموظف المحتال لا يستطيع ارتكاب الغش إلا إذا كان يشغل منصب وظيفي عالي، حيث كلما كان المحتال في منصب وظيفي عالي زادت قدرته على اتخاذ قرار الغش نتيجة تمتعه بالسلطة، وبالتالي فهو يملك القدرة في التأثير على الآخرين ليقوموا بمساعدته أو التستر عليه وعدم كشفه، وذلك إما بالضغط عليهم وتهديدهم أو عن طريق إغراءهم، وتتوافق هاته النتيجة مع دراسة (Wolfe & Hermanson, 2004) التي تنص على نظرية معين الغش أو الماس الاحتيالي (Fraud Diamond Theory)، وفيما يلي عرض لتحليل فقرات هذا البعد مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي.

الفقرة رقم (38) "هلتعتقد أن قلة كفاءة المسيرين ومسؤولي المصالح ليسا همبشكلكبير في تكرار و/أو انتشار التلاعب عمليا تا الغش التي تقوم بها الموظفون لأقل درجة" بلغ وسطها الحسابي (3.92) بدرجة مرتفعة وانحراف معياري (0.85)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (78.46) %، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين، حيث حسب آراء العينة الموافقين فإن الموظفين الأقل درجة قد تتوفر لديهم الفرصة لارتكاب الغش في حالة كان مسؤولهم المباشر أو المسير الرئيسي للمؤسسة لا يتمتع بالكفاءة، وبالتالي فإنه لا يوجد حاجز يمنعهم من ارتكاب الأفعال الاحتيالية، وقد يحملوه المسؤولية عن أفعالهم في غالب الحالات لأنه يعتبر المسؤول المباشر عن قرارات التسيير، لذلك فإن عدم انتباه المسؤول المباشر لأعمال مرؤوسيه نتيجة قلة كفاءته قد تجعلهم أكثر شجاعة لاتخاذ قرار الغش.

الفقرة رقم (37) "هلتؤيد فكرة المصالحة المشروطة مع المتلاعبين مقابل الرجاء الحقوق أو الاستفادة من خبرتهم وكفاءتهم لمحاربة أعمال الغش في المس قبل" بلغ وسطها الحسابي (3.80) بدرجة مرتفعة وانحراف معياري (0.93)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (76.19) %، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين، حيث حسب آراء العينة الموافقين فإن المصالحة المشروطة أكثر فائدة للمؤسسة من العقوبات الجزائية وفصل الموظف المحتال، واتجهت الكثير من الدول العربية لهذا الأسلوب في السنوات الأخيرة، ومثال ذلك ما حدث في مصر في عهد الرئيس السيسي الذي عقد اتفاقيات مع الكثير من رجال الأعمال مقابل إطلاق سراحهم واسترداد الأموال التي قاموا بنهبها، ويبدو أن المتتبع لأخبار الصحافة الجزائرية أن الجزائر من المحتمل أن تسير في نفس المنهج، أما بالنسبة للمؤسسة فإنه حسب آراء العينة الموافقة يتمتع الموظف المحتال بذكاء عالي جدا، وهذا هو السبب الذي جعله يخترق أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التحقيقات الأولية التي يقوم بها موظفو المحاسبة، لذلك فمن الأحسن محاولة استرجاع تلك الأموال التي قام بنهبها والاستفادة من خبرته في منصب استشاري وليس قيادي، فقد تمكننا خبرته من اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة

الداخلية والتي قام باستغلالها، بالإضافة إلى أنه يمكننا الاستفادة من خبرته لاكتشاف عمليات تحايل أخرى لم تكتشفها المؤسسة بعد.

أما أفراد العينة المتبقية فقد غلب عليها طابع الحياد، وتتوافق هاته النتيجة مع العديد من الفقرات السابقة التي فسرها الباحثان بقلة خبرة العينة المحايدة بمجال التدقيق نتيجة قلة ممارستها لعمليات التدقيق، وبالتالي فهي غير مدركة لأساليب والأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتلاعب، أو قد تكون العينة المحايدة في هاته الحالة متخوفة من نتائج التصالح مع مرتكب الغش وما قد يترتب عنه من عدم معاقبته وانتشار الظاهرة نتيجة عدم الخوف من العقاب بعد اكتشافه.

الفقرة رقم (35) "هل تعتقد أن كفاءة المحتالين تطویر استراتيجيات اختلاس متطورة هي السبب وراء تكرار عمليات الغش والتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.84) بدرجة مرتفعة وانحراف معياري (0.80)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (76.92%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة أي عدم وجود تشتت كبير في اجابات المبحوثين، وتتوافق هاته النتيجة مع تفسير الفقرة السابقة رقم 37، حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون المحتالين لديهم مهارة عالية لاكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة وإقناع الغير على التعاون معهم في الاحتيال والتستر على الأعمال الإجرامية، بالإضافة إلى الكذب بطريقة مقنعة وعالية الكفاءة حتى يتمكن من التحايل والتستر على العمليات التي قام بها والقدرة على تحمل الضغوط نتيجة الخوف من كشف خططه وخطر الإخفاق والتعرض للعواقب القانونية.

أما أفراد العينة المتبقية فقد غلب عليها طابع الحياد، وتتوافق هاته النتيجة مع العديد من الفقرات السابقة التي فسرها الباحثان بقلة خبرة العينة المحايدة بمجال التدقيق نتيجة قلة ممارستها لعمليات التدقيق، وبالتالي فهي غير مدركة لأساليب والأسباب الحقيقية التي تفسر عمليات الغش والتلاعب.

بشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي في البعد الثالث (القدرة على ارتكاب الفعل الاحتيالي) قيمة (3.86) بدرجة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري الكلي لهذا البعد (0.87) وهي أقل من الواحد وبالتالي عدم وجود تشتت كبير في إجابات المبحوثين تجاه فقرات هذا البعد، كما أن نسبة موافقة المبحوثين على فقرات هذا البعد نسبة مرتفعة 77.27%، وهي نسبة عالية تدل على موافقة مفردات العينة على فقرات هذا البعد وواقعتها والموضوعية في طرحها، ومن خلال نتائج التحليل الوصفي المبينة في الجدول السابق فإن العينة تعتبر القدرة على ارتكاب الفعل الاحتيالي مؤشرا لقياس وجود الغش في البيانات التي يعدها القائمون على الإدارة، وقد وافقت العينة على الأفكار التي أدخلها الباحثان لقياس هذا البعد بنسبة كبيرة، مثل كفاءة المحتال والموقع الوظيفي الذي يشغله والذي يمكنه من التأثير على الآخرين من اجل مساعدته والتستر عليه، بالإضافة إلى قلة كفاءة المسيرين ورؤساء المصالح وفكرة المصالحة المشروطة.

4.3. التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي

لمعرفة توجهات أفراد العينة تجاه بعد القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي تم ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة في الجدول

الموالي:

الجدول 4: الإحصاءات الوصفية لفقرات القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي

الاتجاه العام	الترتيب	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة					الفقرة	رقم الفقرة	البيد الرابع:
					التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
مرتفع	3	70,	3,5	1,079	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	هل يقوم الشخص المحتال بتبرير أفعاله بحجة حرمانه من التحفيزات و/أو أن فعله لا يشكل خطورة كبيرة على الشركة	39	القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي
		49	24	20166	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
متوسط	4	45	72	1,061	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	هل يقوم الشخص المحتال بتبرير سلوكه على أنه مجرد ضحية للأوامر الغير موثقة للإدارة العليا بغرض معالجة المشاكل العالقة:	40	القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي
		05	52		11495	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق			
مرتفع	1	5	7	1,019	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	هل يحاول المحتال بتبرير سلوكه على انه ضحية لضغط العمل وتلاعب بعض الموظفين وأنه غير مسؤول على كل أفعالهم:	41	القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي
		70,	3,5		66556	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق			
مرتفع	2	31	65	0,942	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	هل توافق على أن الموظف الذي يتمتع بقدرة عالية على تبرير سلوك الغش ستكون له قدرة على القيام بالتلاعب:	42	القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي
		86	93		89466	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق			
متوسط	الاتجاه العام	81	40	1,007	الوسط المرجح							
		3	7		89173	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة			
متوسط	الاتجاه العام	71,	3,5	89173	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
		54	27		5	63	69	189	38			
متوسط	الاتجاه العام	86	93	89173	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
		81	40		1,4	17,3	19,0	51,9	10,4			
متوسط	الاتجاه العام	3	7	89173	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
		70,	3,5		5	63	69	189	38			
متوسط	الاتجاه العام	55	27	89173	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
		7	8		1,4	17,3	19,0	51,9	10,4			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS V24

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

احتلت	الفقرة	رقم	(41)
			"هليحا ولا لمحتالبتبريرسلوكهمعلماهمضحيةلضغطالعملوتلاعببعضالموظفينوأهمغيرمسؤولعليلكأفعالهم" المرتبة الأولى، بانحراف معياري (1.01) وهو مرتفع نسبيا لأنه أكثر من (1) أي عدم وجود تشتت في اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، ومتوسط حسابي (3.56) بدرجة مرتفعة، كما أن الوزن النسبي لإجابات أفراد العينة (71.31%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة. حيث حسب آراء العينة الموافقين فإن المحتال غالبا ما تصور له أفكاره أنه مجرد ضحية لموظفين تحت سلطته وذلك حتى يتخلص من الإحساس بالذنب، بالإضافة إلى قلة الوعي التي تجعل من المحتال يعتقد أن أفعاله مشروعة قانونيا، ولذلك فإن مثل هاته التبريرات تسمح للمجرمين بوضع أنفسهم كأشخاص مسؤولين أخلاقيا لكنهم مجبرون على التصرف بطريقة غير شريفة، وتتوافق هاته النتيجة مع دراسة (Baten, 2018) التي عالجت التبريرات من وجهة نظرا نظريات علم النفس الاجتماعي وعلم الإجرام.

ويعتقد الباحثون أن هناك تضارب في فهم الكثير من جوانب المسؤولية في بيئة الأعمال الجزائرية، وقد لأمس الباحثان هذا من خلاله الإحتكاك مع العديد من مسؤولي المصالح وعينة البحث، وقد يرجع السبب إلى قصور في القوانين الجزائرية أو إجراءات نظام الرقابة الداخلية للشركات التي تهمل في كثير من الأحيان التحديد الدقيق لمسؤوليات الرئيس ومرؤوسيه، وبالتالي سنجد الكثير من المسؤولين يبحثون دائما عن السبل التي تجعلهم يتخلصون من عواقب المسؤولية بجانبها القانوني والنفسيين والسبيل الوحيد لذلك في نظرهم هو عدم تحمل أخطاء المرؤوسين بعدة حجج من بينها: أن المرؤوس يتقاضى أجرا مقاربا للرئيس وبالتالي فأنا غير مسؤول عن أفعاله، لا يمكنني مراقبة كل أعمال الموظفين تحت سلطتي، أتعرض دائما للخداع من طرف المرؤوسين، أنا أعمل فوق ساعات العمل المتاحة وأشعر بالإجهاد... إلخ. وفيما يلي عرض لتحليل فقرات هذا البعد مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي.

الفقرة رقم (42) "هلتوافقعلماالموظفانالذييتمتعبقدرهعاليةعلتبيرسلوكالغشستكونلهقدرةعلبالقيامبالتلاعب" بلغ وسطها الحسابي (3.52) بدرجة مرتفعة وانحراف معياري (0.94)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (70.54%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، وتتوافق نتيجة هاته الفقرة مع الفقرة رقم 35 الخاصة بالبعد السابق "هلتعتقدأنكفاءةالمحتالعلتطوراستراتيجياتاختلاسمتطورةهياالسببوتكرارعملياتالغشوالتعاطف". حيث أن أفراد العينة الموافقين على هاته الفقرة يعتقدون المحتالين لديهم مهارة عالية لاكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة وإقناع الغير على التعاون معهم في الاحتيال والتستر على الأعمال الإجرامية، بالإضافة إلى الكذب بطريقة مقنعة وعالية الكفاءة حتى يتمكن من التحايل والتستر على العمليات التي قام بها وبالتالي فهم لديهم قدرة عالية على تبرير السلوكيات الاحتيالية، وتتوافق هاته النتيجة مع دراسة (Ruankaew, 2016) و (Graci & Caraballo, 2014) حيث إذا كان الشخص لا يستطيع تبرير التصرفات غير الأخلاقية فمن غير المرجح أن يقوم بعمليات غش، وبالرغم من ذلك قد يبرر المحتال تصرفاته بطرق مختلفة ومثال ذلك: (أنا فقط أقترض، الشركة تستطيع تحمل أفعالي، أنا أستحق مكافأة أو علاوة لكنني لم أحصل

عليها، الجميع يزداد ثراء فلماذا لا أفعل، الأمر ليس بتلك الخطورة)، فالمحتال في البداية يحس بتأنيب الضمير ويتكون لديه صراع نفسي بين الخير والشر لذلك يحاول أن يجد لنفسه تبريرات تسمح له بالاحتياي.

وبالإضافة لما سبق يعتقد الباحثان أن طبيعة المحتالين في الجزائر دائما ما يبحثون عن التبريرات القانونية لأفعالهم قبل القيام بها، حيث وفق هذا المنظور فإن مرتكب الغش في بيئة الأعمال الجزائرية يبحث عن الثغرات القانونية التي يستطيع بها تبرئة نفسه قبل القيام بأي سلوك احتيالي، وبالتالي يعتقد الباحثان أن السبب الرئيسي في حدوث عمليات الغش بالجزائر هو

عدم تجديد القوانين وأنظمة الرقابة الداخلية للشركات منذ عدة سنوات بما يتوافق والتطورات الكبيرة التي تحدث في الاقتصاد.

الفقرة رقم (39) "هل يقوم الشخص المحتال بتبرير أفعاله بحجة حرمانه من التحفيزات و/أو أن فعله لا يشكل خطورة كبيرة على الشركة" بلغ وسطها الحسابي (3.52) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.07)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (70.49%)، وهي نسبة عالية تدل على إجماع المبحوثين بالموافقة على هذه الفقرة، حيث حسب آراء العينة الموافقين فإن المحتال يعتقد أن الأموال التي قاموا باختلاسها كانت نصيبهم العادل نظير الخدمات التي قدموها للشركة لفترة طويلة ولم يتحصلوا على مكافئات نظير ذلك، أو ان الأموال التي قام بالاستيلاء عليها ليست بذلك الحجم الذي قد يؤثر على السير الحسن للمؤسسة، وتتوافق هاته النتيجة مع دراسة (Azem, 2018) التي أكدت على ضرورة حدوث موقف أو تبرير مقبول أخلاقياً قبل ظهور السلوك الاحتياي.

الفقرة رقم (40) "هليقوموا لشخصا محتال بتبرير سلوكهم علناهم مجرد ضحية للأوامر الغير موثقة للإدارة العليا بغرض معالجة المشاكل للعالقة" بلغ وسطها الحسابي (2.75) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.06)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (55.16%)، وقد توزعت أفراد العينة بين الموافقة والرفض، ويمكن تفسير ذلك باتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في أفراد العينة الغير موافقين، حيث وفق تلك الرؤية فإن الأوامر الغير موثقة للإدارة العليا وعنصر الضغط والتهديدات التي قد يتعرض لها الشخص المحتال تساهم بشدة في حدوث التحايل والغش، وقد يفسر ذلك بالخوف من المستقبل أو المشاكل التي قد تعترض الموظف في حالة رفضه لأوامر الإدارة العليا، ويبدو أن هذا المشكل منتشر بكثرة في بيئة الأعمال الجزائرية خصوصا في القطاع العام. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أفراد العينة الراضين، حيث ووفق هاته الرؤية فإن أفعال الاحتياي هي أفعال فردية ولا يمكن تصوير المحتال على أنه ضحية ويجب عليه ان يتحمل مسؤولية أفعاله، كما يجب عليه رفض الأوامر الغير قانونية أو الغير موثقة، وبالتالي فإنه مسؤول مباشرة عن القرارات التي يتخذها مهما كانت الضغوط الممارسة ضده، ويتوافق ذلك مع نظرة المشرع الجزائري الذي لا يعتبر الأوامر غير موثقة دليلا للبراءة أو مريرا لارتكاب الفعل الاحتياي.

بشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي في البعد الرابع (القدرة على تبرير السلوك الاحتياي) قيمة (3.28) بدرجة متوسطة، وبلغ الانحراف المعياري الكلي لهذا البعد (1.00) وهي تساوي الواحد وبالتالي يوجد تشتت كبير في إجابات المبحوثين تجاه فقرات هذا البعد، كما أن نسبة موافقة المبحوثين على فقرات هذا البعد نسبة مرتفعة 65.67%، ومن خلال نتائج التحليل الوصفي المبينة في الجدول السابق فإن العينة تعتبر القدرة على تبرير الفعل الاحتياي مؤشرا مقياسا لستوقع وجود الغش في البيئات التي يعدها القائمون على الإدارة، وقد وافقت العينة على أفكار التبادياد خلفها الباحثان لقياس هذا البعد بنسبة كبيرة.

فيخاتمة هذه الدراسة يتم

إستهداف عرضاً هماً النتائج التي تم

التوصل إليها بشقيها النظري والتطبيقي والإجابة على تساؤلات البحث، بما فيها الإضافة والمساهمة العلمية للباحثان في محاولة لدراسة محددات الغش والتلاعب المحاسبي في الجزائر عن طريق استشارة المهنيين المتخصصين من خبراء محاسبيين ومحاكمات الحسبات، فليس سبيل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثان في الجانب النظري من الدراسة باستعراض المفاهيم الأساسية التي أثارها الباحثان ضرورة الوقوف على الواقع وتبني موضوع الدراسة.

ومن أجل اختبار فرضيات البحث قام الباحثان بتصميم استبيان من أجل جمع المعلومات الخاصة والأزمة للموضوع وتحليلها، وتما اختيار عينات الدراسة المتمثلة في مجموعة من الخبراء المحاسبيين ومحاكمات الحسبات، وبذلك تم صياغة الدراسة التطبيقية التي انتهت بتحليل نتائجها والخروج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات.

1.4. النتائج النظرية:

- ✓ تنشأ عملية الغش والتلاعب لتحقيق أهداف القائمين على الإدارة وذلك لإظهار نتائج نشاط الشركة بشكل مخالف لواقعها عن طريق التلاعب في بياناتها؛
- ✓ تعدد الأساليب التي يتبعها القائمون بالإدارة بغرض الغش والتلاعب في التقارير المالية، وكثرة المشاكل المحاسبية والخسائر المتعلقة بها تلزم المراجع من التطوير من قدراته ودراسة كافة أساليب الغش ليتمكن من اكتشافها ومنع تكرارها في المستقبل؛
- ✓ اتفقت غالبية الدراسات والإصدارات المهنية على أنه يمكن قياس الغش باستعمال مؤشرات نظرية مثلث الغش المتمثلة في الضغوط/الدوافع، الفرص، والقدرة على تبرير السلوك الاحتيالي، بالإضافة إلى نظرية معين الغش التي أضافت المؤشر الرابع المتمثل في القدرة على ارتكاب الفعل الاحتيالي.

2.4. النتائج التطبيقية:

- ✓ يوجد أثر لعنصر الضغوط والدوافع على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي؛
- ✓ يوجد أثر لعنصر الفرص على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي؛
- ✓ يوجد أثر لعنصر المبررات على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي؛
- ✓ يوجد أثر لعنصر القدرة على تبرير السلوك الاحتيالي على زيادة حالات الغش والتلاعب المحاسبي.

3.4. التوصيات والاقتراحات:

- قام الباحثان بتقديم توصيات واقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث، وركزا في ذلك على المنظمات المهنية ووزارة المالية، والقائمين بالإدارة وجمعية الملاك، إضافة إلى القضاء والسلطات التشريعية، نذكرها كما يلي:
- ✓ ضرورة تفعيل المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات سواء انحوا العميلاً أو أطرافاً أخرى، بالإضافة إلى الوضع إجراء اتأديبية وجنائية أكثر شدة للقائمين على إدارة الشركات الذين تثبتت إدانتهم في عمليات الغش؛
 - ✓ تحسين أنظمة الرقابة الداخلية والاهتمام أكثر بوظيفة المحاسبية والتدقيق الداخلي عن طريق تعزيزها بالمزيد من الصلاحيات، وتكوين المورد البشري الذي يعمل بهذه المصالح.
 - ✓ وضع قنوات للاتصال الكترونية مباشرة مع الإدارة العليا للمؤسسة خاصة بمختلف شكاوى الموظفين الأقل درجة من المسير، حيث يعتقد الباحثان أن هذه القنوات تمكن العمال بصفة عامة من استرداد حقوقهم، وبالتالي حماية المؤسسة من عمليات الغش ذات الطابع الانتقامي نتيجة إحساس الموظف بضياح حقوقه، حيث يرى الباحثان أن المحتال يعتقد بأن الأمور التي قام بها اختلاسها كانت تنصيبها للعاد لنظير الخدمات التي تقدمها للشركة لفترة طويلة ولم يتحصّل علمكافئاً لتنظير ذلك؛
 - ✓ وضع برنامج للتدقيق خاص بمراقبة أعمال الموظفين والمسيرين الذين يمتلكون مهارات عالية، حيث يعتقد الباحثان أن هناك احتمال أن تتحول كفاءة الموظف نتيجة حدثاً من نقطة قوة في صالح المؤسسة إلى خطر يهدد أصولها، ذلك لأن المحتال ينلدهم بمهارة عالية لاكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة وإقناعا غير علنا وتعاونهم في الاحتيا الوالسترعلنا الأعمال الإجرامية، بالإضافة إلى الكذب بطريقة مقنعة وعالية الكفاءة حتى يتمكن من التستر على عملياتها التي قام بها، وبالتالي يفهم لديهم مقدرة عالية على تبرير السلوكيات الاحتياطية؛
 - ✓ التنسيق بين وزارة العدل من جهة ووزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة من جهة أخرى من أجل وضع ميثاق أخلاقي وطني يحدد بئها كسنة يتضمن مختلف الأفعال الغير قانونية التي يتركها المتلاعبون، حيث يعتقد الباحثان أن وضع دليل تطبيقي للأفعال الاحتياطية يزيد من قدرة المراجع على اكتشاف عمليات الغش خصوصاً التي يمكن أن تكون غير علنية، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر إيجاباً على كفاءة المراجع ومعرفة المسبقة بتلك العمليات الغير القانونية، كما أن تحديث هذا الميثاق سنوياً يجعل المراجع على اطلاعاً بما أسس إليها الاحتيا الجديدة؛
 - ✓ تشديد العقوبة وجعلها أكثر ملاءمة للأفعال الاحتياطية التي يتركها الشخص المحتال وتفعيلها عن طريق تطبيقها، حيث يعتقد الباحثان أن السبب الأساسي الذي يجعل المحتال يمتلك الشجاعة للغش وتكراره يرجع إلى حقيقة أن السلطات القضائية لم تتخذ أي إجراء قانوني ضده، أو أن العقوبة لم تكن رادعة له منذ البداية؛
 - ✓ تحديث المنظومة القضائية والقانونية و/أو خلق محكمة مختصة بمتابعة قضايا الغش والتلاعب المحاسبي، حيث يعتقد الباحثان أن المنظومة القضائية لها دور كبير في محاربة الغش عن طريق إنشاء محكمة مختصة وتدريب القضاة، وبالتالي فإن ذلك يجعل إصدار الأحكام ومعالجة القضايا في الوقت المناسب، وهذا منشأه التأثير بشكل إيجابي على تغيير سلوك المجتمع بصفة عامة، ذلك لأن كل من يفكر في ارتكاب سلوكاً احتياطياً سيدرك عندئذ أنها كإرادة سياسية للدولة في محاربة الغش والتلاعب، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى الحد من عمليات الاحتيا لأوعلا أقل من تكرارها في المستقبل.

1. Michele J. Hooper, Cynthia M. Fornelli, **Deterring and Detecting Financial Reporting Fraud: A Platform for action**, Centre for audit quality CAQ, October 2010, p 03.
2. Alexander Schuchter, Michael Levi, **The Fraud Triangle revisited**, Security Journal, vol 29, N°02, 2016, PP 110.
3. Gamlath Mohottige Mudith Sujeewa & Other, **THE New Fraud Triangle Theory – Integrating Ethical Values Of Employees**, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 16, N° 05, 2018, P 54.
4. Setya Nugraha & Ely Susanto, **The Fraud Behavior from the Perspectives of the Fraud Triangle: an Indonesian Case**, Advances in Social Science, Education and Humanities Research (Atlantis Press), vol 191, 2018, P 115.
5. Mark Lokanan, Satish Sharma, **A Fraud Triangle Analysis of the Libor Fraud**, Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol 10, N° 2, Special ,2018, P 191
6. Rabi' u Abdullahi, Noorhayati Mansor, **Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory: Understanding the Convergent and Divergent For Future Research**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.4, October 2015, P 40
7. Jamaliah Said & Other, **Integrating ethical values into fraud triangle theory in assessing employee fraud : Evidence from the Malaysian banking industry**, Journal of International Studies, Vol 10, N° 02, 2017, P 173
8. Thanasak Ruankaew, **Beyond the Fraud Diamond**, International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER), Vol 07, N° 01, 2016, P 475
9. Luz I. Gracia Morales, José Noel Caraballo, **The element of opportunity to commit fraud in nonprofit organizations that inform zero fundraising and administrative expenses**, FORUM EMPRESARIAL Vol 19, N° 01, 2014, P 06
10. Mohammed Riaz Azam, **Theory Application: Why People Commit Fraud**, International Journal of Management, Accounting and Economics, Vol. 05, N° 01, January 2018, PP 62-64
11. Md Abdul Baten, **BEYOND THE FRAUD TRIANGLE; WHY PEOPLE ENGAGE IN PECUNIARY CRIMES**, International Journal of Advanced Research (IJAR), Vol 06, N° 01, P 1004
12. Edy Sujana & Other, **Testing of Fraud Diamond Theory Based on Local Wisdom on Fraud Behavior**, 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science (TEAMS 2018), Atlantis Press, Vol 69 ,2019, P 13

13. David T. Wolfe and Dana R. Hermanson, **The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud**, THE CPA JOURNAL, DECEMBER 2004, P 40
14. Haryono Umar & Other, **Fraud Diamond Analysis In Detecting Fraudulent Financial Report**, INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH ,VOL 9, N° 03, MARCH 2020, P 6639